الفصل الرابع

المسألة الاقتصادية

شرط الاستقرار لأي مجتمع هو أن تكون القيادة السياسية حائزة على رضا السكان، وأن تكون قادرة على كفالة الأمن والمعيشة لهم.

ومنذ أن تكونت دول العالم الثالث بعد جلاء الاحتلال الأجنبي، كان هم قيادتها منصّباً حول الشرعية التي تنال بها رضا السكان، والتنمية التي تحقق بها أسباب المعيشة والأمن.

ومنذ بداية الإستقلال نشأ تساؤل عن الأسلوب الأفضل لتحقيق التنمية: فرأي يقول إن الطريق الرأسمالي هو الأفضل. ورأي آخر يقول إن الطريق الاشتراكي هو الأفضل. ويستشهد الأول بالمثال الياباني، بينما يستشهد الثاني بالاتحاد السوفيتي.

وتتدخل القوى الكبرى في هذا الصراع، كل معسكر يدعو للتنمية وفق نهجه، ويعد بالدعم. باسم هذا النزاع وقعت انقلابات عسكرية تارة يمينية، وتارة أخرى يسارية.

وهناك آراء استقلت من المعسكرين، مشيرة لوجود طريق آخر إسلامي، إضافة إلى طرائق أخرى عربية، أو أفريقية أو موفقة بين الرأسمالية والاشتراكية.

لقد نشأ الإقتصاد الحديث في السودان في ظل الاحتلال. وكان الاحتلال البريطاني في السودان قد تهيأت له الإستنارة بعد مرحلته الأولى الهمجية الدموية فتجنب الأخطاء التي ارتكبها في شرق أفريقيا، عندما سمح للبعض امتلاك الأرض والاستيطان، وتجنب كذلك الأخطاء التي ارتكبها في كل من مصر والعراق عندما سجل الأراضي للأفراد في إقطاعات كبيرة.

لقد أبقى الاحتلال البريطاني على ملامح ملكية الأرض في السودان كما تركتها

دولة المهدية، الملكية العامة في الغالب. ونشأت السكة حديد، والخدمات الإجتماعية، قطاعات عامة، وقام إنتاج القطن قطاعا خاصاً في البداية، ولكن مشروع الجزيرة بعد نهاية فترة رخصته الأولى في ١٩٥٠م، تم تأميمه وصار قطاعاً عاماً، لذلك عندما انجلى الاحتلال في السودان، كان في البلاد اقتصاد حديث، نشط، وقطاع عام كبير جداً.

وفي عهد الحكم الوطني الأول، حدث توسع كبير. فأضيف المناقل لمشروع الجزيرة، واتجهت السكة حديد غرباً وجنوباً بعد أن كانت محصورة في الخط الشمالي والشرقي والوسطي.

عندما وقع الانقلاب الأول في عام ١٩٥٨م كان الاقتصاد السوداني مجدياً بشكل قياسي، قادراً على كفالة معيشة الشعب السوداني، وعلى تحقيق درجة مقبولة من التنمية.

لقد تجنب انقلاب الفريق إبراهيم عبود، الخوض في المغامرات الاقتصادية. وأقام عدداً من المشروعات التنموية، واحتفظ الاقتصاد السوداني بجدواه بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م وحتى مايو ١٩٦٩م، أي بعد الانقلاب الثاني.

ملامح جدوى الإقتصاد السوداني المقصودة هي:

أ. كانت الإيرادات فائضة على المصروفات، مما يحقق فائضاً في الميزانية العامة، يوجه للتنمية.

ب. كان هيكل إيرادات الحكومة صحياً، بحيث كونت فوائض مشروعات القطاع العام من ٢٥٪ إلى ٤٠٪ من إيرادات الحكومة.

ج. حقق ميزان المدفوعات فائضاً سنوياً خلق للسودان رصيداً بالعملة الصعبة.

د. كان الجنيه السوداني قويا يساوي ٣.٨٧ دولاراً.

ه. كان القطاعان العام والخاص يعملان بكفاءة معقولة.

و. استطاع الاقتصاد السوداني أن يقوم بذاته، سواء في التنمية، أو ضرورات المعاش، فلم يشهد تجارب المعونة الخارجية أو الإغاثة.

اقتحم النظام المايوي بإدارته وسياساته، هذه الحال فشوهها تشويهاً أساسياً.

أقدم على توسيع رقعة مشروعات القطاع العام، وأفسد إدارتها فخّربها. وشوه التجارة وهبط بالإنتاج، وزاد المصروفات: ففاقت نسبة الإيرادات أضعافاً، وكبل السودان بحبل من الدين غليظ.

فأضحت ملامح الإقتصاد السوداني بعد العهد المايوي:

١. زادت مصروفات الميزانية الداخلية على الإيرادات مما ألجأ المالية للإستدانة من النظام المصرفي، استدانة تراكمت على عهد مايو حتى صارت مديونية الدولة لبنك السودان ١٣ بليون جنيه.

٢. اتسع القطاع العام على عهد مايو نتيجة للتأميمات والمصادرات ولمشروعات جديدة أقامها، ولكن سوء الإدارة الإقتصادية لهذه المؤسسات جعل عائدها سالباً.

٣. فكان حجم استثمارات الدولة في القطاع العام لا يقل عن ٥٠ بليون جنيه سوداني بلا عائد يذكر(١٥٠ مليون جنيه سنوياً) لذلك صارت إيرادات الدولة كلها من مصدرين هما: الضرائب والاقتراض من النظام المصرفي.

٤. لم تعد الميزانية الداخلية تحقق فائضاً، لذلك ساهمت الحكومة في تمويل التنمية من مدخراتها، بل صارت معتمدة في ذلك إعتمادا كاملاً على القروض، والمعونات الأجنبية.

٥. تدني الإنتاج: بحيث صار إنتاج المحصولات النقدية في الثمانينات نصف ما كان عليه في السبعينات. وتدنت تبعاً لذلك قيمة الصادرات وزادت عليها نسبة الواردات عاماً إثر عام، حتى بلغت قيمتها ضعف قيمة الصادرات، مما جر عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات السوداني.

٦. التضخم الداخلي وعجز ميزان المدفوعات أديا لتدهور قيمة الجنيه السوداني الذي كان ٣.٨٧ دولاراً في أول عهد مايو. فصار الدولار يساوي أكثر من أربعة جنيهات في آخر ذلك العهد.

٧. تدني الإنتاج والإنتاجية في القطاعين العام والخاص، في أغلب مناشط الاقتصاد الحيوية، فالسكة الحديد التي كانت تنقل ٣ مليون طن من أول عهد مايو صارت تنقل نصف مليون طن فقط في آخر العهد.

٨. أما القطاع الخاص فقد أقعده الاستهتار بحرمة المال والحقوق، ولذلك انصرف إلى العمل الطفيلي في المتاجرة قصيرة الأمد، وحيثما حقق دخولاً، عمل على تهريبها للخارج.

٩. منشآت القطاعين العام والخاص التي أقميت في عهد مايو بالقروض في الغالب، درجت على إنتاج منخفض لغياب المدخلات من قطع الغيار والخدمات.

ظاهرة الاغتراب

ثمة عوامل طرد مثل تدني قيمة الجنيه السوداني، إهدار الحقوق القانونية والحريات العامة، والتضييق على الناس وغيرها. وعوامل جذب مثل ارتفاع مستوى الرواتب في بلاد البترول.

عوامل الطرد والجذب دفعتا بعدد كبير من الكفاءات السودانية للهجرة حتى بلغ المغتربون السودانيون حوالى مليونين حسب بعض التقديرات.

ؤلاء المواطنون بمكتسباتهم ومدخراتهم صاروا جزءً هاما من نسيج الاقتصاد السوداني، وهو اقتصاد مغترب وغير خاضع لظروف الاقتصاد الوطني. إذا أضفنا الأموال الكبيرة التي هربها السودانيون من الداخل خوفاً عليها، إلى مدخرات هؤلاء المغتربين، لجاز لنا أن نصدق أن حجم أرصدة السودانيين بالخارج بلغت، في ثمانينات القرن العشرين، ٢٠ بليون دولار.

ويلاحظ أن هذه الظاهرة لم تكن موجودة من قبل، أي قبيل العهد المايوي، ولم يكن للسودانيين قبل ذلك أية أرصدة في البنوك الخارجية حتى أغنى أغنيائهم كانت أموالهم داخل السودان.

تركة مايو الاقتصادية

لقد ابتلى الحكم الديمقراطي بوراثة عشر إشكاليات اقتصادية أساسية من النظام المايوي، سنذكرها هنا ونحدد ماذا فعلت الحكومة الديمقراطية لعلاجها:

المشكل الأول: العجز الدائم في الميزان الداخلي والخارجي.

المشكل الثاني: التدني الخطير في الإنتاج والإنتاجية.

المشكل الثالث: التضخم، حيث انعكس بصورة واضحة في ارتفاع الأسعار وفي انكماش القوة الشرائية للجنيه السوداني.

المشكل الرابع: تدني الاستثمار وانخفاض معدلات النمو.

المشكل الخامس: توقف التنمية.

المشكل السادس: الدين الخارجي، إذ بلغ ثلاثة أضعاف الدخل القومي.

المشكل السابع: تغريب الثروة الوطنية.

المشكل الثامن: انهيار الخدمات الأساسية: الصحة، التعليم، المياه والكهرباء، الإسكان، الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأمن.

المشكل التاسع: الإضطراب التمويني وضائقة المعاش.

المشكل العاشر: انهيار الخدمة المدنية والفراغ الإداري.

بالإضافة إلى ذلك، زاد الاستهلاك نتيجة لعدة عوامل أهمها: تأثير الاغتراب على العادات الاستهلاكية للمجتمع، والنزوح الكبير من الريف إلى المدينة. فلم تعد العودة إلى معدلات الانتاج القديمة حلاً في حد ذاتها، بل توسيع قاعدة الإنتاج، مما يتطلب إعادة بناء وتوسيع البنيات الأساسية من خزانات وكهرباء وطرق ووسائل

نقل.

هذا مع العلم بأن نظام مايو قد ترك إرثا من المديونية بلغت ١٤ بليون دولار. منها بليونين عبارة عن دين خارجي لـ١٥٥ مصرفاً تجارياً عالمياً، مما وضع السودان في القائمة السوداء في كل دوائر المال والأعمال.

فكل تسهيلات بنك السودان (المصرف المركزي) لم تتجاوز عشرين مليون دولار في عام ١٩٨٦م.

ولم تتجاوز الطاقة التخزينية للمياه في الروصيرص وسنار١٢ مليار متر مكعب. بينما تبلغ احتياجات الزراعة والتوليد الكهربائي ١٤.٥ مليار متر مكعب سنوياً، ويبلغ نصيب السودان من مياه النيل ١٨ مليار متر مكعب. فتفضل البلاد خيار التوليد الكهربائي عن الزراعة في الصيف وبالتالي تبقى ملايين الأفدنة دون زراعة، والمصانع والمرافق دون كهرباء.

وتدنت وسيلة النقل الأساسية (السكة حديد) من ٦ مليون طن في عام ١٩٦٩م إلى ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٨٥م، ولا توجد طرق تربط مناطق الإنتاج الرئيسية في غرب البلاد مع مناطق التصدير والاستهلاك. وعندما حقق الإنتاج الزراعي أرقاما قياسية في الأعوام (١٩٨٦م-١٩٨٨م)، قعدت إمكانات البلاد من وسائل النقل وتجهيز الميناء عن تصدير كل الفوائض الممكن تصديرها.

لذلك فإن الموقف أعقد مما يتصوره البعض، وأخطر من بداهة اعتقاد زمرة من العسكر والعقائديين.

هذه هي الإشكالية المعروفة التي كانت تعمل في ظلها الحكومة الديمقراطية الوليدة. فماذا فعلت لعلاجها؟ وماذا حققت؟

المشكل الأول: العجز الداخلي والخارجي:

كانت نفقات الحكومة قد ارتفعت بنسبة عالية أثناء عهد مايو لطائفة من الأسباب:

١- توسع في مصروفات الحكومة المركزية للإنفاق السياسي على جهاز موسع للدولة، وعلى رئاسة الجمهورية، وعلى الاتحاد الإشتراكي، على الصحافة الحكومية، وعلى أجهزة الأمن المتعددة.

٢- الصرف على الحكم الذاتي الإقليمي في الجنوب، والحكومات الإقليمية من الشمال، دون إيجاد إيرادات حقيقية إقليمية مواكبة.

لم تواكب الإيرادات هذا الإنفجار الصرفي لجملة أسباب هي:

(أ) التهرب من دفع الضرائب.

(ب)التهرب من دفع الجمارك الذي أفقد الدولة إيرادات جمركية ضخمة.

(ج) تدني رسوم الإنتاج لاشتغال المصانع بجزء محدود من إنتاجيتها بسبب عدم توفر المدخلات.

(د) غياب فوائض مشروعات القطاع العام من إيرادات الحكومة وقد كان لها دور هام.

وعند مجيء الحكم الديمقراطي، طفقت الحكومة تهتم بضبط الصرف. فحققت خفضا لعجز الميزانية في العامين الأول والثاني وكان الإتجاه مستمر للعام الثالث لولا طروء النفقات الإستثنائية أدناه:

(أ)الزيادة التي طرأت على الفصل الأول من الموازنة لمقابلة الحد الأدنى للأجور لإزالة المفارقات.

(ب)عبء الإنفاق الدفاعي الإضافي.

(ج) مواجهة كارثة السيول والفيضانات التي حدثت عام ١٩٨٨م.

(د) مواجهة ظروف النازحين من الجنوب للشمال وعددهم مليونين.

أخلت هذه العوامل بالانضباط الصرفي في العام الثالث. فكان متوقعاً دخول إيرادات تمول كثيراً منها مثل برامج إعادة التعمير وبرامج النازحين. ولكن تأخر

وصول الدعم المرتقب فكان على الحكومة مواجهة الموقف.

بعد دراسة مسألة العجز، وجد أن حجم الإنفاق، مع ما بلغه، لا يمكن تخفيضه كثيراً، إلا إذا أمكن إيقاف الحرب وخفض النفقات العسكرية. وهو على أي حال حجم معقول بالمقياس الاقتصادي، لأنه يمثل ١٨٪ إلى ٢٠٪ من الدخل القومي.

ولكن الرقم الذي يمكن التأثير عليه وبالتالي خفض العجز هو حجم الإيرادات. فالدولة تملك استثمارات بخمسين بليوناً من الجنيهات، وهذه يمكن أن يكون ريعها، على الأقل ٥ بليون جنيه سنوياً، لولا ترهل مؤسسات القطاع العام.

لقد تمت أيضاً دراسة مشاكل مؤسسات القطاع العام. وتم وضع خطة لإعادة تأهيلها، وتحسين إدارتها، وخفض مصروفاتها، بالتعاون مع البنك الدولي. فإنّ إلتزاماً حازماً بالإصلاح في مؤسسات لقطاع العام هو المفتاح الحقيقي لإزالة عجز الميزانية الداخلية.

أما العجز الخارجي، فقد تم السعي لإزالته، بما تحقق من زيادة في الإنتاج والصادرات. لقد جاء وقت في أواخر عهد مايو توقف فيه التصدير من السودان، إلا قليلاً. لقد استأنف السودان على عهد الحكم الديمقراطي التصدير بحجم لا بأس به، حتى بلغت قيمة الصادرات في آخر ميزانية حوالي ٧٠٠مليون دولار.

خططنا في الديمقراطية كانت تؤكد أن الاقتصاد السوداني قادر على إزالة عجز الميزان الخارجي إذا تحققت الإجراءات الآتية:

١- زيادة الصادرات: وقد زادت بالفعل (في العهد الديمقراطي) ولكن المطلوب رفع نسبة الزيادة.

٢- استخراج بترول السودان: وفي هذا المجال مخزون البترول السوداني الذي تم اكتشافه حتى نهاية الثمانيات كان ٤ بليون برميل، ويمكن أن ينتج نصف مليون برميل يوميا. ولكن شركة شيفرون توقفت عن متابعة العمل محتجة على الظرف الأمني. فعرضت عليها الحكومة إجراءات أمنية، بيد أنها ما زالت تترقب.

والمخرج هو إيجاد شركة بديلة تدفع لشيفرون العالمية ما صرفته وتتولى استخراج البترول، مع قدر من المرونة. لأن مصالح شركة شيفرون العالمية مع وجود تخمة في سوق البترول يجعل شفرون تفضل خيار ترك البترول السوداني في طبقات الأرض الباطنية في الوقت الحاضر. إن لليمن الشمالي، مخزون يساوي نصف مخزون السودان. وبعد صرف أقل مما صرفت شفرون، وفي مدة أقل، بدأ استخراج البترول، وتصدير مائتي ألف برميل في اليوم. ولعل السبب الأهم لهذا الأداء هو أن الشركة العاملة في اليمن الشمالي شركة صغيرة لا تكبلها مصالح بترولية عالمية. وإلى أن يتم استخراج البترول السوداني فقد طرحتُ عرضاً لبعض الأشقاء، وهو عرض ممكن وعادل، لحل الأزمة البترولية: أن تضخ السعودية أو ليبيا لصالحنا ٢٠ مليون برميل في السنة، لسد حاجة السودان من بترول. على أن نسدده بعد استخراج البترول السوداني برميلاً ببرميل. ويمكن أن تضمن الشركة المعنية (شفرون أو غيرها) هذا الإتفاق. فإن حدث هذا، فان فاتورة البترول سترفع عن كاهل ميزاننا الخارجي بمقدار ٣٠٠/ ٤٠٠ بليون دولار، لقد تمت مناقشة هذه المسائل مع الأطراف المعنية، فقبلت. ولكن تأخر التنفيذ.

٣- إيقاف تغريب الثروة السودانية وتحقيق تدفق كبير للمدخرات السودانية من الخارج إلى الداخل. وفي هذا المجال قامت الحكومة الديمقراطية بعدة إجراءات لم تحقق المطلوب منها. ولكن دفع تدفق هذه الأموال إلى مبلغ ١-٢ بليون.

٤- هناك ضرورة قصوى لترشيد استهلاك السلع المستوردة كالقمح والسلع والخدمات والتي يدخل فيها عنصر مستورد كالكهرباء والمياه. إن استخدام بلادنا للقمح ودقيق القمح وللبترول والمياه والكهرباء فيه إسراف لا يناسب واقعنا، وهامش الترشيد في هذه المجالات عريض.

إن ظروف السودان الإقتصادية، بما لحقها من تشويه، هو السبب الأساسي في العجز الداخلي. وأهم بند فيه هو تدني الإيرادات، وجفاف فوائض مؤسسات القطاع العام. ومفتاح العلاج يكمن في إعادتها لربحيتها. والعجز الخارجي يمكن

علاجه بالإستمرار في زيادة الصادرات، مع تنفيذ برنامج البترول المذكور وترشيد الاستهلاك المبرمج له.

المشكل الثاني: تدني الإنتاج والإنتاجية:

شهد الإنتاج في عهد مايو تدنياً رهيباً في كل مرافق البلاد الصناعية والزراعية وفي القطاعين العام والخاص حتى كان إنتاج القطن مثلاً في الثمانينات (النصف الأول) نصف ما كان عليه في السبعينات.

هذا التدني في الإنتاج هبط بالدخل القومي السوداني حتى صار نموه في أواخر سنوات العهد المايوي بنسبة سالبة (– ٦.٣٪ في السنة) [1].

ومنذ تولي الحكومة الديمقراطية سدة الحكم أولت الإنتاج اهتماماً كبيراً. ففي القطاع التقليدي وزعت البذور المحسنة مجاناً. ودعمت أسعار المحاصيل تشجيعاً للإنتاج وحجم دعم هذه المحاصيل في عام ١٩٨٧م وحده بلغ ١.٤ مليون جنيهاً سودانياً.

وفي القطاع الزراعي والصناعي العام، قامت بوضع وتنفيذ برامج إعادة تأهيل المشاريع والمصانع، ويحفز المنتجين بتجميد الديون وتحديد أسعار مجزية للمحاصيل الزراعية مثل القمح والقطن والفول.

هذه الإجراءات زادت الإنتاج زيادة ملحوظة:

في القطاع الخاص الزراعي والصناعي حددت الحكومة المدخلات المطلوبة ووضعت برامج لتحضيرها في أوقاتها المناسبة. أما المدخلات الزراعية للقطاع العام فقد أمكن تحضيرها بنسب عالية، ولكن نسبة توافر المدخلات الصناعية للقطاع الخاص كانت أقل.

هذه الإجراءات زادت الإنتاج مما انعكس على نمو الدخل القومي السوداني وفق الجدول الآتي:

(١) انظر/ ي موقع البنك الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي في الدول، للعام ١٩٨٥
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?page=6

العام	نسبة النمو في الدخل القومي
٨٤-١٩٨٥م	-١٢.٨ (حكومة نميري)
٨٥-١٩٨٦م	+٣.٦ (العهد الديمقراطي)
٨٦-١٩٨٧م	+٤.٣ (العهد الديمقراطي)
٨٧-١٩٨٨م	+٢.٢ (العهد الديمقراطي)
٨٨-١٩٨٩م	+١٢.٣ (العهد الديمقراطي)
٨٩-١٩٩٠م	-٦.٦ (حكومة البشير)

المرجع: تقارير صندوق النقد الدولي ١٩٩٠م والخطة الرباعية ١٩٨٨م[1].

لقد ارتفع الإنتاج والإنتاجية في السودان على عهد الديمقراطية وأديا لمتوسط نمو جيد مفارق للنمو السالب الذي ورثناه من العهد المايوي.

عند سقوط النظام المايوي كان نمو الدخل القومي سالبا -١٢.٨٪ فارتفعت به الحكومة الديمقراطية لتصل به إلى +١٢.٣٪ من يونيو ١٩٨٩م وفق مضابط صندوق النقد الدولي وبنك السودان.

لقد هبط النظام الإنقلابي العسكري في عامه الأول إلى -٦.٦ وفق تقديرات صندوق النقد الدولي.

المشكل الثالث: التضخم:

تمويل العجز المتراكم عن طريق الاقتراض من النظام المصرفي أدى لزيادة هائلة في كتلة النقود المتداولة حتى صار حجم النقود المتداول في آخر عهد مايو

(١) البنك الدولي يورد أرقامه للنمو في الدخل القومي، وهي تظهر نفس الحقيقة: أن الديمقراطية تسلمت دخلاً سالب النمو فجعلته موجباً ثم أوقعته (الإنقاذ) في الحفرة من جديد: ١٩٨٥ (آخر عهد مايو): -٦.٣٪. العهد الديمقراطي: ١٩٨٦م: ٤.٥٪، ١٩٨٧: ١٤.٢٪، ١٩٨٨: -٠.٣٪، ١٩٨٩: ٨.٩٪. أول عام للانقلاب الإنقاذي ١٩٩٠: -٥.٥٪
http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?page=5

١٧ بليون جنيه سوداني.

هذه الزيادة لم تصحبها زيادة مماثلة في كمية السلع والخدمات المتداولة لذلك ظهرت في شكل زيادات في أسعار السلع والخدمات الموجودة في الواقع. هذه الزيادات في الأسعار هي التضخم الذي يقاس ويدل على تشويه الإقتصاد.

كانت نسبة التضخم في آخر عام للنظام المايوي ٦٠٪ في السنة نزلت هذه النسبة في عهد الحكومة الانتقالية إلى ٥٠٪ في السنة، ومنذ العام الأول للحكومة الديمقراطية نزلت النسبة إلى ٤٠٪ وهبطت إلى ٣٢٪ في العام الثاني، وفي العالم الثالث للديمقراطية بسبب الظروف التي ذكرناها سابقاً، زيادات الأجور والصرف على إعادة التعمير بعد الأمطار والسيول المعروفة، ارتفعت مرة أخرى إلى ٦٠٪.

ومنذ العام الأول للديكتاتورية الثالثة ارتفعت النسبة، فأصبحت ٨٠٠٪ وزادت السيولة في الاقتصاد بنسبة ٥٥٪ في العام المالي ٨٩/ ٩٠.

إن التضخم هو بارومتر يعكس العجز الداخلي والخارجي لاقتصاد البلاد ولا سبيل إلى علاجه علاجاً ناجعاً إلا بالعمل على إزالة ذلك العجز.

المشكل الرابع: تدني الاستثمار:

الاستثمار هو الوسيلة لزيادة الطاقة الإنتاجية الزراعية والصناعية والتعدينية.

وفي السنوات الأخيرة من عهد مايو توقف الإستثمار في القطاعين العام والخاص.

وفي عهد الحكومة الديمقراطية وضع برنامجٌ موسعٌ للإستثمار وذلك لإعادة تأهيل مؤسسات القطاع العام وتوسيعها في بعض الحالات مثلاً:

- السكة حديد، إعادة تأهيل.
- مشروع الجزيرة،إعادة تأهيل.
- مصانع السكر، إعادة تأهيل.
- مصانع الأسمنت، إعادة تأهيل وتوسيع.

- مصانع النسيج، إعادة تأهيل.

وبالنسبة للقطاع الخاص فقد وضعت الحكومة الديمقراطية قانوناً جديداً لتشجيع الاستثمار بعد استشارة كل الأطراف المعنية، ولكن لوحظ بطء الإستثمار في هذا المجال وعدم الاستجابة الكافية إلا في مجال إنتاج عباد الشمس، والذرة، والمطاحن الخالطة للذرة والقمح بنسبة ٥٠٪ لكل في الخبز.

ويمكن رد عدم الاستجابة بالقدر الكافي لوجود طاقة إنتاجية كبيرة معطلة بسبب عدم توافر المدخلات بالقدر الكافي، إضافة إلى انصراف كثير من الأموال الخاصة ومؤسسات التمويل، لا سيما التي سمت نفسها إسلامية لتمويل نشاط تجاري طفيلي يعود لأصحابه بعائد كبير، فلماذا يلجأ أصحاب الأموال للاستثمار الحقيقي ما دامت أموالهم تتمدد عن طريق قصير؟

وطريق قصير آخر ساهمت فيه البنوك الخاصة أيضاً وهو الإتجار في الدولار. فما دامت أسعاره مرتفعة بإستمرار فهذا يتيح لها أرباحاً مضمونة من المتاجرة فيه.

لقد تم وضع قانون الاستثمار مما سّهل الإجراءات وشجع على الاستثمار، ولكنه لن يحقق مقاصده ما لم تزل أسباب التشويه الحالية في الاقتصاد السوداني باحتواء التضخم، وقفل أبواب الأنشطة الطفيلية، وإلا إذا دعمت الثقة في استقرار السودان وأزيل هاجس العدوان على أموال الناس وحقوقهم باحترام سيادة القانون.

المشكل الخامس: توقف التنمية:

إن إفلاس الاقتصاد السوداني من أواخر عهد مايو، وانقطاع علاقة ذلك النظام بالعالم العربي والغربي بسبب السياسات التي عزلته، هذه العوامل أدت إلى توقف مشروعات التنمية بالسودان.

ومنذ قيام الحكومة الديمقراطية فإنها دخلت في نشاط تنموي كبير بلغ تمويله من المصادر العربية والغربية ٣ بليون دولار.

برنامج خلاصته:

١. إعادة تأهيل المشروعات الزراعية والمصانع.

٢. رصف عدد كبير من الطرق: كوستي-الأبيض، الأبيض -الدبيبات، الطريق الدائري للجبال الشرقية، طريق سنجة- الدمازين، طريق خشم القربة.

٣. إعادة تأهيل طريق بورتسودان وطريق النيل الأبيض وطريق الدبيبات الدلنج ورصف طريق الدلنج -كادوقلي بأطوال تزيد على ما تم رصفه في ١٦ عاماً من عهد مايو.

٤. وتم إنشاء الكباري الآتية: كبري سنجة، كبري السنجكاية، كبري الجنينة.

٥. وتم إنشاء المطارات الآتية: بورتسودان (كمطار عالمي)، الفاشر، نيالا، الجنينة، دنقلا(كمطار عالمي) الدمازين، كادوقلي.

وفي مجال الكهرباء: تم التوجه لدعم كهربة المدن والريف على النحو الآتي:

إقامة خط النيل الأبيض البديل الذي يكهرب النيل الأبيض شرقاً وغرباً من الرنك إلى القطينة، ضمن الشبكة الشرقية للشبكة القومية، إدخال التوربين السابع بخزان الروصيرص.. بدأ تنفيذ مشروع الخط الدائري بالخرطوم الذي كان سيحل مشكلة توزيع الكهرباء التي تعاني منها العاصمة وكهرباء الأبيض والقصارف والنهود.

مشروعات المياه الحضرية والريفية: مياه العاصمة القومية، مياه الأبيض، مياه النهود، برنامج مكثف للمياه الريفية، مشروع اليونسيف للآبار السطحية بكردفان ودارفور والإقليم الأوسط ويشمل آلاف الآبار، ومياه الفاشر وبورتسودان.

مشروعات التخزين: الصوامع المتحركة، صومعة الخرطوم بحري الجديدة، صومعة الدبيبات، تجربة المطامير الموسعة (البنك الزراعي) وقد ثبت نجاحها كنمط ناجح للتكنولوجيا الوسيطة، والتوسع في التخزين الاستثماري الخاص.

لترشيد التنمية وضعت الحكومة البرنامج الرباعي للإنقاذ وإعادة التأهيل والتنمية.

عرضت الحكومة هذا البرنامج على المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي الذي كونته، وأشركت فيه الأحزاب السياسية والنقابات والجامعات والمفكرين والعلماء ورجال الأعمال وأقامت معه أجهزة متخصصة.

استعرض المجلس القومي للتخطيط الاقتصادي البرنامج الرباعي، وبعد اقتراح تعديلات معينة أجازه، وقرر أن يكون برنامج إعادة التعمير لما أتلفه موسم أمطار ١٩٨٨م، وما أتلفته الحرب في الجنوب، ملحقين بالبرنامج الرباعي ١٩٨٨م، وخلاصته هي:

استثمار ١٥ بليون جنيه سوداني على مدى البرنامج.

تحقيق متوسط نمو ٥٪ في السنة.

وكان متوقعا أن يعرض البرنامج على ممولي نادي باريس، وممولي الأسرة العربية، لتحديد حجم مساهمتهم في الاستثمار- ووضعت الحكومة برنامج تحت الإنتظار إذا وجدت مصادر التمويل، محددة أولويات مشروعات البنية الأساسية المطلوبة للسودان وأهمها مشروعات أساسية:

١- طريق الجيلي- شندي -عطبرة-هيا، شمالاً.

٢- طريق الأبيض -النهود- أم كدادة- الفاشر، غرباً.

٣- طريق الجبلين- الرنك - ملكال، جنوباً.

٤- تعلية خزان الروصيرص.

٥- تشييد خزان ستيت.

٦- تشييد خزان الحماداب.

وفي مطلع عام ١٩٨٩م عقدت الصناديق المالية العربية بقيادة وزراء المال في الدول الشقيقة، بمبادرة من المملكة العربية السعودية، اجتماعاً استثنائياً في دولة الكويت لبحث وسائل دعم التنمية في السودان. وحضر الإجتماع د. عمر نور

الدائم[1] وزير المالية، حيث انبثقت عن الاجتماع لجنة للمتابعة، واجتمعت اللجنة في الخرطوم في يونيو ١٩٨٩م إلا أن وقوع الانقلاب أوقف هذا المسعى.

المشكل السادس: الدين الخارجي:

بعد أن بطش نظام النميري بالحزب الشيوعي السوداني في عام ١٩٧١م حظي بشهر عسل مع البلاد الغربية. فأتيحت له فرص اقتراض من دول ومؤسسات غربية بحجم كبير ولأسباب سياسية. لم تراع تلك الدول والمؤسسات ضوابط الجدوى المعهودة في مثل هذه الحالات.

ومنذ عام ١٩٧٤م تراكمت رصائد البترودولارات لدى البنوك الغربية، وكان من بين قراراتها للإستفادة من هذه الرصائد أن تعمل على تدويرها. وأدت سياسية التدوير هذه لإقراض عدد كبير من الدول حيث اقترض السودان بدوره يومئذٍ من ١٥٥مصرفاً.

هذه القروض لم تراع الضوابط التجارية المعهودة، بل كان أكثرها تنقصه الوثائق القانونية المطلوبة.

وأزعج النظام المايوي الأشقاء العرب بالسؤال، حتى كان هم الوزراء السودانيين السفر للعواصم العربية المعنية وطلب القروض والمنح، فانهالت على السودان أيضاً قروض عربية.

هكذا تراكم على السودان قروض حجمها ١٠ بليون دولار، تزيدها الفوائد «المستحقة»عليها حوالي بليون دولار كل عام. وهذه واحدة من أسوأ تركات

(١) عمر محمد نور الدائم الفكي إدريس (الدكتور) (١٩٣٤- ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٣م)، خريج الزراعة بجامعة الخرطوم١٩٥٧م. دكتوراه بجامعة قوتنقن ألمانيا ١٩٦٣م. من رموز حزب الأمة عمل في وزارة الزراعة واستقال في ديسمبر ١٩٦٤م وتفرغ للعمل الحزبي، كان وزير الزراعة (١٩٦٦م)، انتخب بأعلى الأصوات في الأمانة الخماسية للحزب ١٩٨٦م، وتقلد العديد من المناصب الوزاية في الديمقراطية الثالثة، اعتقلته الإنقاذ وصادرت منزله، تقلد منصب النائب الأول لرئيس حزب الأمة. وهو صديق للسيد الصادق وساعده الأيمن في الحزب، توفي في حادث أليم هو وسيدنا عبد الله إسحق بطريق الدويم.

النظام المايوي. تراكمت هذه الديون بزياداتها السنوية حتى بلغت ١٤ بليون في نهاية العهد الديمقراطي، وتضخمت هذه الديون بحوالي بليون دولار كل عام، وسوف تستمر تتضخم إلى أن يتم وضع حد لهذه الدوامة.

والغريب أنه في أواخر عهد مايو اتضح أن الحكومة لا تملك إحصاء لهذه الديون، فاستأجرت شركة متخصصة لإحصاء الديون المستحقة عليها من مصادرها!

وبمجيء الحكومة المنتخبة اطلعنا على رواية التفريط والفساد هذه، فرأينا مراجعة الأمر. فعين النائب العام لجنة متخصصة قامت بالمراجعة. فوجدت أن كثيراً من تلك الديون غير موثقة. لقد تمت دراسة مسألة الدين الخارجي وتم الإقتناع بأنه إضافة إلى تفريط نظام الانقلاب المايوي إلا أن المسؤولية أيضا مشتركة: بين حكومة غير مسؤولة وحكومات صديقة تساهلت معها لأغراض سياسية، وبنوك أعمتها سياسية التدوير عن مراعاة الضوابط التجارية.

وأصبح الرأي أن البلاد لا تستطيع تحمل هذا الدين وأعباءه، وأن الحكومة سوف لن توليه الأولوية على التنمية أو معاش الشعب السوداني، وأن هذا الدين هو إجبار النظام الديمقراطي على دفع ثمن حماقات الدكتاتورية.

لذلك تم اقتراح الآتي:

١- الإعتراف بأن المسؤولية عن هذا الدين مشتركة بين ثلاثة أطراف.

٢- أن بعض البلاد الفقيرة والتي طالتها ظروف قاهرة طبيعية مثل الجفاف والتصحر ليس بوسعها مواجهة أعباء هذا الدين. لذلك ينبغي أن تجد معاملة خاصة للتخلص من ربقة الدين وذلك عن طريق إعفائه.

٣- إيجاد وسيلة ما، لحماية البنوك التجارية من سلبيات آثار الإعفاء.

٤- ارتباط الإعفاء بجدية البلاد المعنية إزاء قضية التنمية، وأن تُرفد دعماً وتشجيعاً في طريق التنمية.

٥- وجود الدين باسم هذه البلدان يحرمها من أية تسهيلات مالية أو تجارية

أو مصرفية. بل يجعلها تعامل كبلاد مفلسة لذلك يجب الإسراع لحسم الموقف.

٦- إن السودان، رغم عدم شرعية النظام الذي اقترض باسمه مما يدل على بطلان أفعاله، لا يريد أن يقرر بشأن الموضوع منفرداً، ويرى أن يعقد مؤتمر دولي لتداول الأمر، واتخاذ قرار بشأنه.

نشرت هذه الآراء على أوسع نطاق وكان لها أثر إيجابي في كثير من الأوساط.

وقد ناظرتُ بها عدداً من الساسة والمفكرين والصحافيين من أمريكا وأوروبا أمام اتحاد جامعة اكسفورد في فبراير ١٩٨٧م، وانقسم الرأي لصالحنا بنيل ٧٥٪ من أصوات الحاضرين. واستجاب عدد من البلاد فبادرت مشكورة بإعفاء دينها على السودان.

وقبلها المؤتمر الخاص الذي عقدته منظمة الوحدة الأفريقية في ديسمبر ١٩٨٧م وأصدر قرارات مشابهة لها.

إن الخطة القومية التي وضعها السودان للتخلص من هذه التركة المايوية المثقلة، والتي صارت خطة لجميع أفريقيا، والتي وجدت تجاوباً كبيراً، هي الوسيلة الأمثل للتعامل مع هذه التركة، حيث أنه:

١- لا سبيل للالتزام بهذا الدين.

٢- لا مصلحة في الانفراد باتخاذ قرار بشأنه.

٣- لا مفر من إطار دولي لدراسة واختراع علاج للمشكلة وفق مقترحات السودان.

٤- الإسراع في إيجاد الحل لأن السودان يعامل كبلد مفلس مما يحرمه من التسهيلات المتاحة في السوق العالمي.

المشكل السابع: تغريب الثروة:

لم يعرف السودان قبل عام ١٩٦٩م مفهوم تغريب الثروة. ولكن لطائفة من الأسباب ذكرناها في محلها اغترب قرابة مليوني سوداني حيث صار وجودهم

الاقتصادي خارج السودان، وكونوا مدخرات بقيت بدورها في حسابات خارجية.

بعد عام ١٩٧٤م ظهر في السودان ما يشبه حركة الانفتاح في مصر على عهد السادات، فاقترضت الحكومة السودانية مبالغ طائلة وصرفتها بطرق غير منضبطة، فانتفع بذلك عدد من محاسيب النظام. هؤلاء هرَبوا الجزء الأكبر مما حصلوا عليه من أموال عن طريق ما سرقوه عبر المقاولات والقروض التي أقرضهم إياها القطاع العام، فحولوها إلى دولارات وتم تهريبها إثر ذلك.

وتفنن الناس في وسائل تغريب الثروة: فتارة يهربونها عبر فواتير استيراد بأسعار زائدة عن الحقيقة Over invoicing وتارة أخرى يهربونها بفواتير تصدير ناقصة عن الحقيقة Under invoicing. لقد أقدم نظام مايو على تأميمات ومصادرات عشوائية نفذت بطريقة هوجاء، فأفزعت أصحاب الأموال. وبقي الخوف قائماً حتى عندما أعيدت لهم ممتلكاتهم، خاسرة ومخرَبة. فترسب انطباع عام بالإستخفاف بحرمة المال. فبحث أكثرهم وسائل يتم بها تهريب ما لديهم من أموال خارج السودان. وبعضهم باع أملاكه التي أعيدت وهرب قيمتها للخارج عن طريق شراء الدولارات.

هنالك أرصدة حولّها بعض رجال النظام المايوي أنفسهم في تعاون مع المشاهير أمثال عدنان خاشقجي[1] أو بحجة حماية «الثورة» عند اللزوم.

لقد اختلفت تقديرات أموال السودانيين بالخارج ولكن بعد دراسة الأمر يمكن القول أنها كانت لا تقل عن ٢٠ بليون دولار في نهاية العهد المايوي.

ويدل على هذا الحجم الكبير حجم الاستثمارات والنشاط التجاري السوداني في الخارج: حجم مشتروات السودانيين من عقارات في الخارج لا سيما في بريطانيا ومصر، وحجم المبالغ التي يصرفها السودانيون على تعليم أبنائهم وبناتهم (غير المبعوثين عن طريق بعثات رسمية)، وقد قدر المبلغ ب١٢٠ مليون دولار

(١) عدنان خاشقجي (ولد ٢٥/ ٧/ ١٩٣٥م)مليادير سعودي وتاجر سلاح مشهور بصفقاته ونشاطاته الغامضة، وعلاقاته مع رجال العهد المايوي..

سنوياً آنذاك، إضافة إلى ما يصرفه السودانيون في الخارج على السياحة والعلاج بغير طريق التحويلات الرسمية.

ففي عام واحد (١٩٨٧م) زار بريطانيا أربعون ألف سوداني. يقدر ما صرفوه من مبالغ بحوالي (٨٠-١٠٠)مليون دولار.

لقد أدركت الحكومة المنتخبة أن هذه الثروة المغربة، يمكن أن تكون أكبر مصدر للعملة الصعبة للسودان إذا أمكن ربطها بالاقتصاد الوطني، وتحويل ما يراد تحويله منها عبر القنوات الرسمية. فإن حدث ذلك، نكان تدفقها ما بين بليون إلى بليوني دولار سنوياً.

لقد اجتمعت الحكومة بالمغترب السوداني ووضعت برنامجاً مفصلاً لحل مشاكله في دار اغترابه، ولحل مشاكله حال عودته إلى الوطن في إجازة أو عودة دائمة. إضافة إلى حل مشاكله القنصلية ومشاكل تعليم أبناء المغتربين، وأقامت لهم مجتمعاً تحكمه إدارة عامة مع تمثيل لكل الإدارات من الوزارات المختلفة التي يقصدها المغتربون، بل أنشئت وزارة خاصة بالمغتربين على رأسها وزير دولة.

وكان همّ الحكومة، عبر الوفود المرسلة لأماكن المغتربين، وعبر المؤتمرات التي أقيمت، أن يتم التفاهم الكامل بين الحكومة والمغتربين ويجدوا الرعاية الكاملة كمواطنين.

هذه السياسة هي الصحيحة ومو صلتها ضرورة ولكنها لم تنجح في إقناع المغتربين باستخدام القنوات الرسمية لتحويلاتهم، فظل حجم التحويل الرسمي لا يزيد عن ٢٠٠ مليون دولار في العام.

إن أكثر الأسباب التي حالت دون بلوغ الهدف المنشود هو وجود سوق سوداء للدولار تمنح المغترب سعراً يفوق ما تمنحه الحكومة بما فيه السعر التشجيعي. إن الأدوات التي أفشلت خطة الحكومة في هذا المجال هي:

١- وجود سوق سوداء تمنح الدولار قيمة أعلى من القيمة الرسمية

التشجيعية.

٢- وجود مؤسسات داخل السودان وخارجه ذات ترخيص للعمل المصرفي القانوني ولكنها في واقع الأمر معولة على تجارة الدولار.

٣- قيام جهاز كامل بوثائقه وقنواته داخل وخارج السودان يسهل لأصحاب الدولارات طلباتهم عن طريق قنوات غير قانونية.

إنه نظام إجرام منظم يفوق أو يضارع المافيا في أدق صورها.

هذا الوضع جعل لأصحاب الأموال المغتربة مصلحة في الهبوط المستمر بقيمة الجنيه السوداني لأن في ذلك زيادة مستمرة في قيمة أموالهم. إنه كسب دون جهد مبذول.

لقد أقامت الحكومة أجهزة لردع هذه الممارسات ولكنها ظلت وستظل متمردة على كل إجراء إلا إذا حدث أمران هما:

١- تمكن الإقتصاد السوداني عن طريق إزالة العجز والإدارة الإقتصادية السليمة أن يثبت قيمة الجنيه السوداني ويجعلها مستقرة.

٢- أن يستطاع خلق الثقة في الاقتصاد السوداني ليهرع أصحاب الأموال إلى الإستثمار فيه.

فإذا فاتنا ذلك، فإن أصحاب الأموال المغتربة سيحفظون أموالهم بالدولار ولا يحولون منها إلا قدر الحاجة الماسة عن طريق السوق الأسود. هذا معناه أن الاقتصاد السوداني المغترب سوف يستمر في استنزاف الاقتصاد الوطني إلى ما شاء الله.

المشكل الثامن: انهيار الخدمات الأساسية:

التعليم: وجدت الحكومة الديمقراطية التعليم في السودان بحالة رثة. فوضعت برامج لإصلاحه ودعت إلى مؤتمر لبحث قضايا التربية والتعليم وتقديم توصيات للإصلاح.

انعقد المؤتمر في مارس ١٩٨٧م. وبعد دراسة المشاكل المختلفة قدمت توصيات أهمها:

١- ضرورة التخطيط للتربية والتعليم من كل المراحل للقضاء على ظاهرة الفاقد التربوي ولربط التعليم بحاجة لبلاد الفعلية.

٢- العدول عن النسبة العالية للتعليم الأكاديمي بالمقارنة بالتعليم الفني. النسبة القائمة هي: ٨٥٪ للأكاديمي و١٥٪ للفني. وحققت التوصية بقلب هذه النسبة لصالح التعليم الفني.

٣- الاهتمام بالكتاب المدرسي وتحضير الأعداد الكافية منه، ومراجعة المناهج مراجعة جذرية.

٤- الاهتمام بتدريب المعلمين في كل المراحل. باعتبارهم آباء الأجيال، وتحسين شروط خدمتهم الطاردة.

٥- الاهتمام بتأصيل التعليم في البرامج التعليمية وبالتربية الدينية والوطنية.

٦- الاهتمام بالأنشطة الإضافية كالرياضة والمكتبات والأنشطة الأدبية والاجتماعية. .إلخ.

٧- صيانة مؤسسات التعليم، وتكملة النقص في أدوات الكتابة والجلوس والتدريس والمعامل.

هذه التوصيات وجدت القبول منا وشرعت وزارة التربية والتعليم في التنفيذ تحت مسؤولية السيد بكري عديل[1] وقد تحقق الآتي:

١- تحسين شروط خدمة المعلمين في كل المستويات.

٢- إعادة تنشيط مؤسسات تدريب المعلمين مثل كلية بخت الرضا.

٣- وضع برنامج صيانة شامل لكل مؤسسات التعليم.

(١) بكري أحمد عديل، السيد، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

٤- تكوين لجنة قومية لاستقطاب المال لصيانة المدراس. وقد نظمت حملات واسعة لهذا الغرض جمعت مبالغ كبيرة.

٥- الدعوة لمؤتمر مؤهل لمراجعة المناهج على أساس تحقيق إصلاح جذري فيها يراعي الأصالة والمعاصرة واحتياجات السودان.

وبدأ العمل في هذا الجهد التأسيسي وكون رئيس الوزراء لجنة قومية عالية التأهيل برئاسة د.الشيخ محجوب جعفر[1] قامت بعمل شامل لإصلاح التعليم العالي.

ورمت خطة الإصلاح التعليمي التي قررتها الحكومة للتعليم العام والفني والعالي إلى الآتي:

١- الالتزام بالتأهيل في حقل التعليم والسعي لتحقيقه.

٢- زيادة نسبة التعليم الفني والمهني لتفوق نسبة الأكاديمي.

٣- ربط التعليم بحاجة البلاد التنموية في كل مراحله.

٤- البحث عن موارد إضافية: شعبية وخارجية لدعم ميزانيات التعليم.

٥- تخطيط التعليم في كل مراحله، وإخضاع التعليم الأجنبي والخاص للخطة الموحدة.

٦- التنسيق بين مجالي التعليم العام والتعليم العالي.

التعليم العالي:

في سبتمبر ١٩٨٦م تم تعيين اللجنة القومية المذكورة وحددت لها المشاكل التي يعاني منها التعليم العالي، وطلبتُ منها دراسة وتقديم توصيات محددة لعلاجها، فدرست اللجنة مشاكل التعليم العالي ودعت لعدد من المؤتمرات

(١) الشيخ محجوب جعفر (ولد ٢/ ٣/ ١٩٣٥م) بروفسر، أستاذ الطب بجامعة الخرطوم، حائز على جائزة منظمة الصحة العالمية لأبحاثه في فطر (المايستوما)، رئيس هيئة الضبط ورقابة الأداء بحزب الأمة القومي حالياً، وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي (مايو ١٩٨٨-١٩٨٩م).

التداولية، ثم قدمت توصيات خلاصتها:

١- تأصيل مناهج التعليم العالي كيلا يكون أداة للتغريب.

٢- إيقاف التوسع الأفقي، واعتماد التوسع من قاعدة البنيات الحالية (كأن توظف المباني لفصلين في اليوم أو لعامين دراسيين من العام الشمسي).

٣- إعطاء مؤسسات التعليم العالي الحالية طابعاً قومياً، مثلاً، بتوزيع كليات الجامعات على أقاليم السودان المختلفة.

٤- تقديم التعليم المهني والفني على الأكاديمي.

٥- توحيد هيكل التعليم العالي الإسلامي.

٦- ترشيد البعثات الخارجية، ثم الاستغناء عنها للمرحلة الجامعية. ذلك أن السودانيين يصرفون حوالي ١٢٠ مليون دولار سنوياً على تعليم جامعي عادي لأبنائهم في الخارج، فإن أمكن جذب هذه الأموال لتوسيع فرص التعليم العالي لكان مفيداً للوطن ولهم.

٧- تحقيق التجانس مع خطة التعليم العام والفني.

٨- توسيع قنوات تمويل التعليم العالي عن طريق إنشاء مؤسسات استثمارية وأنشطة تجارية.

٩- ترشيد مصاريف الإعاشة في مؤسسات التعليم العالي، مثلاً، بإنشاء كافتريا مدعومة للطعام، وتسهيل السكن المدعوم، وصرف النظر عن الداخلية الكاملة لصرف المال على أولويات أخرى.

١٠- التنسيق الشامل بين التعليم لعالي والتدريب والبحث العلمي.

تمت دراسة وقبول هذه التوصيات ثم شرع في تنفيذها.

لقد كانت مؤسسات التعليم العالي ومبانيه وأثاثاته ومكاتبه ومعامله ومكتباته وملاعبه كلها في حالة رثة للغاية، لذلك تم تكليف الجهات المعنية بوضع برامج

شاملة لإعادة التأهيل.

ولدى زيارتي للبنك الدولي ناقشتُ مع رئيسه خطة يمولها البنك لإعادة تأهيل مؤسسات التعليم العالي، فوافق وانتدب لجنة فنية لدارسة الأمر في السودان، وقد وضع البرنامج ويشارك في تمويله البنك الدولي واليونسكو مع ما تخصص الحكومة من اعتمادات لإعادة التأهيل. وتم إخراج البحث العلمي من قصره العاجي بتكوين مجلس تنسيقي للتعليم العالي والبحث العلمي.

وسبق أن قدم طلب إلى المجلس القومي للبحوث أن يقدم خطة قومية للبحث العلمي في السودان، بحيث تلبي حاجة البحث العلمي في السودان في جميع المرافق، وتلتزم بها جميع وحدات البحث العلمي في المصالح والجامعات.

وتم تقديم الخطة المقترحة وتمت دراستها في مؤتمر تداولي وتم إجراء بعض التعديلات فيها، وانتهي هذا المجهود إلى مشروع خطة قومية للبحث العلمي. لتوجه الدعوة لمؤتمر موسع تحضره الأسرة العلمية السودانية لاتخاذ قرار بشأنها.

لقد كان عمل المجلس القومي للبحوث منطلقاً من غير استرشاد بخطة محددة توضح الأولويات المناسبة للسودان، ومن غير تنسيق مع التدريب والتعليم العالي، فتم وضع حد لهذا.

الصحة:

لقد تردت حالة الخدمات الطبية في السودان لدرجة بالغة. فورثنا من النظام المايوي مستشفيات حضرية في المدن ومستشفيات ريفية أهملت حكومة النظام المايوي صيانتها وتأهيلها مع أن مستواها قبل عام ١٩٦٩م كان حسناً.

أهم ما قامت به الحكومة المنتخبة في شأن الخدمات الصحية:

١. وضع برنامج لإعادة تأهيل المستشفيات الحضرية الكبيرة، واستقطاب عون منظمة الصحة العالمية واليونسيف للمساهمة في ذلك، وتشجيع مجهودات إعادة التأهيل التي قامت بها اللجان القومية مثل مجهود إعادة تأهيل مستشفي أم

درمان التعليمي بقيادة د.موسى عبدالله حامد[1] وزملائه.

٢. وضع برنامج شامل لإعادة تأهيل المستشفيات الريفية وعددها ١٧٠ مستشفى أمكن إعادة تأهيل نصفها وكان العمل سائراً في نصفها الباقي إضافة إلى ما قام بها الأخوة الأردنيين لتأهيل مستشفى كاس.

٣. دعم برامج الطب الوقائي، لا سيّما مشروع اليونسيف السوداني لتحصين أطفال السودان ضد انتشار أوبئة مستوطنة.

نفذ هذا البرنامج في السودان بمستوى عالٍ فاق مثيلاته في الدول الأخرى. وفي هذا الصدد لا بد من كلمة تقدير لممثل اليونسيف في السودان مستر دوتش كول، ونائبته جين كاميل (زوجة السفير البريطاني) فقد كانا يعملان بروح التضحية والتفاني، وقد ذللتُ لهما ووزير الصحة كل العقبات أمام البرنامج الإنساني الصحي لإنقاذ أطفال السودان. الطريقة المثلى التي نفذ بها مشروع اليونسيف في السودان تعتبر نموذجاً مرجعياً.

لقد تقدم إصلاح الخدمات الطبية في عهد الديمقراطية خطوات ملموسة. وكنتُ ووزير الصحة د.عبدالرحمن أبوالكل[2]، نزمع الدعوة لمؤتمر صحي ليطلع على برامجنا إضافة إلى القضايا المختلفة ثم يقترح خطة قومية صحية كي تكون دليلاً للإصلاح الصحي في السودان ووسيلة لاستقطاب التعاون الدولي مع بلادنا في الحقل الصحي.

التعليم والتدريب الصحي في البلاد يتطلبان الدعوة لمؤتمر يهتم بأمريهما والدعوة لمثل هذا المؤتمر لا مناص من الشروع فيها عندما يسترد السودان حريته.

(١) موسى عبد الله حامد، بروفسر، مواليد الكوة، طبيب جراح وعالم وأديب ومؤرخ سوداني، كان مدير عام مستشفى ام درمان التعليمي حينه ورئيس مجلس إدارة المستشفى.

(٢) عبد الرحمن إبراهيم أبو الكل، دكتور. مواليد ود مدني. تم اختياره من قبل التجمع النقابي وزيراً للصحة في حكومة الجبهة الوطنية المتحدة.

الإسكان:

إن للعاصمة القومية كما للمدن السودانية الأخرى، خطة سكنية وضعت قبل عشرين عاماً. أخفقت هذه الخطط تماماً في الحقبة الماضية لعدة أسباب:

١. ازدحام عدد من المدن لا سيما العاصمة بالسكن (العشوائي).

٢. انحراف بعض المنتفعين الذين حولوا ما خصص لهم من قطع لأغراض مختلفة جرياً وراء الكسب.

٣. التدخلات السياسية لا سيما على عهد مايو الذي كان يقرر ما يشاء دون حساب.

لقد كانت خلاصة البرنامج الموضوع في هذا الصدد:

١. إعادة النظر في الخطط السكنية ووضع خطط جديدة تأخذ في الحسبان المستجدات والواقع الجديد.

٢. استيعاب المحتاجين لسكن اضطراري في مناطق مخططة لهم تقدم فيها الخدمات الضرورية وتوزع فيها قطع سكنية لهؤلاء.

٣. وضع برنامج للسكن القطاعي بحيث تعمل الشرائح المختلفة مع الدولة في تسهيل سكن أعضائها، مثلاً:

أ. لقطاع العمال بالتعاون مع نقاباتهم.

ب. للمهنيين بالتعاون مع نقاباتهم.

ج. للقوات النظامية بالتعاون مع قياداتها.

د. التوسع في السكن الاستثماري لكل الدرجات.

ه. التوسع في المساكن الشعبية.

تم تنفيذ جزء من هذا البرنامج وتبقى الجزء الآخر تحت الدراسة. ولا يرجى لأزمة السكن حلا فورياً دون اتباع هذا الطريق.

المياه:

وجدت الحكومة المنتخبة حالة خدمات المياه في المدن والريف بالغة السوء.

حسب تقدير عدد سكانها في عام ١٩٨٣م، قدر احتياج العصمة القومية للمياه بـ ٧٥٠ ألف متر مكعب يومياً. لكن طاقة إنتاج المياه في العاصمة هي فقط ٢٥٠ ألف متر مكعب في اليوم، ومعلوم أن حجم سكان العاصمة قد ازداد لأكثر من الضعف فيما بين ١٩٨٣م و١٩٨٨م، إضافة إلى الزيادة الطبيعية التي نتجت بسبب النازحين واللاجئين.

لذلك وضعت الحكومة الديمقراطية برنامجاً لمياه العاصمة وشرعت في تنفيذه على النحو الآتي:

- إعادة تأهيل وتوسيع محطة المقرن التي تضخ ٧٢ ألف م.م لتضخ ٩٠ ألف م.م في اليوم.
- تأهيل محطة بحري التي تضخ ٣٦ الف م.م لتضخ ١٨٠ألف م.م.
- محطة الخرطوم الجديدة كانت قيد الإنشاء لتضخ ٣٠٠الف م.م في اليوم.
- محطة القماير (الجديدة) كانت قيد الإنشاء لتضخ ٣٦الف م.م في اليوم.

كما تم وضع برنامج شامل لتحديث كل شبكات توزيع المياه في جميع أنحاء العاصمة القومية، ولقد قطع التنفيذ شوطاً.

ولعل أكبر مشروع لمياه المدن تم وضعه هو مشروع ميه بوتسودان الذي تبلغ تكلفته ٣١٠ مليون دولار. وذلك لحسم ظاهرة شح المياه بتلك المنطقة، وقد شارك في تمويله البنك الدولي والصناديق العربية وبنك التنمية الأفريقي وألمانيا الإتحادية.

ومشروع مياه الأبيض مدها من بارا الذي تنفذه شركات يوغسلافية تنفيذاً للبرتوكول اليوغسلافي، وتم توسعة مياه الفاشر بهدف تزويد الفاشر بمياه مضمونة، إضافة إلى مياه النهود.

ووضعت الحكومة الديمقراطية برنامجاً موسعاً للمياه الريفية بإشراف د.آدم مادبو[1] من آبار جوفية وحفائر وآبار سطحية، بما يبلغ آلاف الوحدات المائية في كل البلاد كما تم وضع برنامج لإعادة تأهيل الحفائر والآبار القائمة التي تحتاج لتطهير وتجويف مع احتياج الآبار لإصلاح آلات الضخ وتأمين الوقود.

الكهرباء:

بلغت حاجة السودان للكهرباء على عهد الديمقراطية الثالثة، ما مقداره ٥٠٠ ميقاواط وكانت المولدات الموجودة من مصادر كهرومائية وحرارية تكفي لسد حاجة البلاد من الكهرباء ولكنها غير مأمونة لأن ظروف تدفق مياه النيل ربما أعاقت الإنتاج.

- ولزيادة إنتاج الكهرباء في البلاد، فقد أُقدمنا على مشروع لإنتاج ثلاثمائة ميقاوات تصدرها أثيوبيا للسودان بعد ربط شبكة البلدين. وقد تمت دراسة المشروع حيث أبدى البنك الدولي استعداده لتمويله.

- هنالك مشروع خزان الحماداب ومن المنتظر توليده لألف ميقاوات.

- مشروع استيراد الكهرباء من زائير عبر شبكة دولية تمر من زائير فالسودان ثم مصر لتوصيل الكهرباء من شلالات جنجا.

- تم إدخال كسلا والقضارف وخشم القربة في الشبكة القومية.

- تم تمويل وبدأ العمل في إقامة مشروع كهربة النيل الأبيض، إذ سيمكن من كهربة مدن وريف النيل الأبيض من الرنك إلى القطينة. يتيح المشروع الذي تم تمويله من البرتوكول اليوغسلافي الري المستديم لمليون فدان على ضفتي النيل الأبيض مما يجعله أكبر بستان في السودان.

- وأقيم في الجزيرة أبا معهدٌ للتعليم الفني على نمط جديد يؤهل الطلبة فنياً ودينياً ويكون أساساً لتدريب الكوادر المطلوبة لنهضة النيل الأبيض المرتبطة

(١) آدم موسى مادبو، دكتور، للتعريف به الرجاء مراجعة هوامش الفصل الأول.

بالكهرباء، وتم وضع مشروع لتطوير الجزيرة أبا كنموذج للعمل الزراعي المكثف المقترن بصناعات خفيفة ليعمم في مناطق النيل الأبيض الأخرى كي تلعب الجزيرة أبا دوراً رائداً مثلما لعبته في الماضي عندما كانت النموذج الذي قامت عليه مشاريع إنتاج القطن الخاصة.

- وأهم مشروع توزيع للكهرباء الحضرية هو مشروع الخط الدائري في العاصمة وهو خط يدور حول العاصمة بضغط كهربائي عالٍ ويمد الشبكات الفرعية بهدف حل مشكلة توزيع الكهرباء في العاصمة القومية وقد مولته دولة الكويت بما قيمته ٤٢ مليون دولار وقطع العمل فيه شوطاً بعيداً.

الاتصالات السلكية واللاسلكية:

كانت هذه الخدمات منهارة تماماً وقد تم وضع برنامج لإعادة تأهيلها ولإنشاء إضافات تلحقها كالآتي:

- كبانية الخرطوم جنوب والعمارات والديم وهذه تم إنشاؤها.
- البرمجة لكبانية جديدة لأم درمان وأخرى جديدة للخرطوم بحري.
- إنشاء جهاز اتصال لاسلكي هاتفي شامل لمشروع الجزيرة والمناقل مولته اليابان بما قيمته ٣٥ مليون دولار.
- إقامة إتصال هاتفي بالراديو لربط مدن كردفان ودارفور ولربط الإقليمين ببعضهما وبالعاصمة، وكان هذا سيتم تنفيذه ضمن البروتكول التركي.
- إعادة تأهيل محطات الأقمار لصناعية وعددها ١٤ موزعة على ١٤ من مدن السودان بحيث تكون ثلاث محطات بالجنوب ومثلها بكردفان ومحطتين في كل من أقاليم دارفور والأوسط والشمالي والشرقي.

هذا البرنامج سوف يربط هذه المدن لاسلكياً ويربطها بالعاصمة القومية من بعد.

***

الخدمات الأمنية:

كان **جعفر نميري**[1] يناصب الشرطة العداء، ومنذ سقوطه بدأت الشرطة تسترد مكانتها ووضعت الحكومة المنتخبة برامج إعادة تأهيل القوات النظامية المختلفة كالشرطة والسجون والمطافئ وحرس الصيد.

لقد استطاعت الحكومة الديمقراطية تحسين شروط خدمة ومعاشات الشرطة، وتزويدها بالمركبات وأدوات الاتصال اللاسلكي، كما تم تسليحها وقد خصص جزء من البرتوكول اليوغسلافي لسد حاجة الشرطة من هذه الأشياء.

وكانت الشرطة العاصمية عاجزة عن ملاحقة الجريمة، فبدأ مشروع شامل لتأهيلها، وأشرف السيد **عباس أبوشامة**[2] على وضع سيارة مزودة بأدوات الإتصال اللاسلكي وبطاقم شرطي على استعداد في كل أنحاء العاصمة.بلغ عدد هذه السيارات أكثر من أربعمائة سيارة ساهمت بفاعلية في أمن العاصمة كذلك دعمت شرطة الأقاليم لا سيما في كردفان ودارفور. ولعبت الشرطة دورا أساسيا في الأمن هناك، بل كان أداء شرطة الطوارئ في معارك ضواحي كادوقلي متفوقا جدا. لقد بلغت المرحلة الأولى والثانية من خطة تأهيل الشرطة ١٦٠ مليون جنيه تم تنفيذها بالكامل قبل يونيو ١٩٨٩م ورصدت المبالغ في ميزانية ٨٩/ ٩٠ للمراحل الأخرى.

هذا ما كان من أمر ثمانية من المشاكل ضمن تركة مايو الاقتصادية، أما المشكلتين المتبقيتين من التركة وهما: التموين والضائقة المعيشية، وتردي الخدمة المدنية فسوف تتم مناقشتهما في فصلين منفصلين.

(١) جعفر محمد نميري (١٩٣٠-٢٠٠٩)، المشير، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.

(٢) عباس أبو شامة عبدالمحمود، فريق، دكتور، للتعريف به الرجاء الرجوع لهوامش الفصل الأول.